

أصل الحكم المحفوظ بكتابة الضبط  
بالمحكمة الابتدائية بـ مكناس

باسم جلالة الملك

المملكة المغربية  
وزارة العدل  
محكمة الاستئناف

بـ مكناس

المحكمة الابتدائية

أصدرت المحكمة الابتدائية بـ مكناس

حكم رقم : 227

موافق 2006/01/19

يوم

بتاريخ

موافق : 2006/01/19

في جلستها العلنية الحكم الآتي نصه

ملف رقم : 5/04/4184

- بين السيدة ..... ، الساكنة بـ 570 أكدال مكناس

المدعى

■ نائبها الأستاذ أديب محمد كابوس محامي بهيئة مكناس.

المدعى عليه

مضمن قرار محكمة  
الاستئناف أو مجلس  
الأعلى

من جهة ..... بصفتها مدعية

- وبين السيد ..... ، الساكن بضيعة 166 زنقة 3 الحاج قدور

■ نائبه الأستاذ عبد السلام الأجرأوي المحامي بهيئة مكناس.

الرسوم القضائية

أديت بتاريخ

موافق

رقم الوصل

المبلغ

ضبطي الأصل

من جهة أخرى ..... بصفته مدعى عليه

نموذج رقم 30031/

الحجم 42 x 29,5 - 61 غرام

## الوقائع

- بناء على المقال الافتتاحي الذي تقدمت به المدعية المسجل بكتابة ضبط هذه المحكمة بتاريخ : 2005/11/11 تعرض فيه أن المدعى عليه زوجها شرعا لها منه 3 أبناء كلهم راشدون وأنها ذهبت برفقته لزيارة أحد الأقارب في اليوم الثاني من عيد الأضحى فتركها هناك ولم يرجع عندها وتركها منذ ذلك الوقت بدون نفقة ولم تأخذ حتى حوائجها وأنه يعيش وحده بالضيقة المذكورة بعنوانه ملتزمة بالحكم عليه بأدائه لها مبلغ 1500 درهم شهريا نفقتها من بداية مارس 2002 إلى تاريخ التنفيذ مع النفاذ المعجل إذ لديه أملاك عقارية ودخله مرتفع.
  - وبناء على إدراج القضية بعدة (جلسات) آخرها : 2006/01/05 خلالها أدلت المدعية بصورة طبق الأصل من عقد زواج مسجل بسجل الأنكحة عدد 72 صحيفة 109 تحت عدد 241 تاريخ 23 صفر 1397 توثيق مكناس.
  - وأدلى المدعى عليه بواسطة نائبه بمذكرة جوابية لجلسة : 2005/12/29 ضمنها أن المدعية لم تثبت صفتها في الدعوى ولم تثبت الامتناع عن الإنفاق مما يرحى معه رفض ضئيل.
  - وعلى سبيل الاحتياط فإنه ضعيف الحال وعاطل عن العمل ملتزمة بالحكم بنفقة لا تزيد عن 100 درهم شهريا.
  - وأدلت المدعية بواسطة نائبها بمذكرة تعقيبية ضمنها أن إثبات الإنفاق من عدمه يقع على عاتق الزوج فالقول له مع يمينه إذا ادعى الإنفاق، وأنه خلافا لما زعم من كونه عاطل عن العمل وضعيف الحال فهو كما هو مثبت بعقد النكاح موظف يعمل ككتفي فلاحي بالإضافة إلى أنه أصبح يعمل كمهندس للمواد الفلاحية في العديد من المزارع الضخمة ولذا فإن مبلغ 1500 درهم الذي تطالب به كنفقة يتميز بالتوسط والاعتدال مقارنة بوضعية المدعى عليه المادية.
  - وبأخر جلسة حضر نائباً الطرفين، وأكدوا مكتوباً، وألقى بالملف ملتمس النيابة العامة ثم حجزت القضية للتأمل لجلسة : 2006/01/19.
- ### وبعد المداولة طبقاً للقانون
- في الشكل : حيث قدمت الدعوى وفق شروطها الشكلية المطلوبة قانوناً مما يتعين قبولها شكلاً.
  - في الموضوع : حيث تلتزم المدعية بواسطة نائبها بالحكم على المدعى عليه بأدائه لها مبلغ : 1500 درهم شهريا واجب نفقتها ابتداء من مارس 2002 إلى غاية التنفيذ مع النفاذ المعجل .
  - وحيث ان العلاقة الزوجية قائمة بينها وبينه استنادا لعقد الزواج المدلى بصورة منه طبق الأصل المشار إلى مراجعته أعلاه.
  - وحيث أجاب المدعى عليه بواسطة نائبه بأنه عاطل عن العمل وحالته المادية ضعيفة ملتزمة رفض الطلب واحتياطيا بالحكم بنفقة مناسبة لوضعه من تاريخ الطلب.
  - وحيث التمسست النيابة العامة تطبيق القانون.
  - وحيث إن من حقوق الزوجة على زوجها الإنفاق عليها بمجرد البناء بما بحيث يقضى بنفقتها من تاريخ الإمسك استنادا للمادتين 194 و 195 من مدونة الأسرة.
  - وحيث إن المدعى عليه لم ينازع في كونه يعيش مستقلا عن المدعية منذ مارس 2002 ولم يدع الإنفاق عليها خلال المدة المطالب بالإنفاق عنها لذا يتعين الحكم عليه بأداء نفقتها من التاريخ المدعى به في المقال.
  - وحيث إن تقدير النفقة يراعى فيه الوضع المادي للمكلف بالإنفاق وحال مستحق النفقة ومستوى الاسعار وعادات الوسط الذي تفرض فيه مع التوسط.
  - وحيث إن المدعية لم تثبت يسر المدعى عليه الذي ادعت كما أن هذا الأخير خلافا لما زعم من أنه عاطل عن العمل فقد ثبت من عقد الزواج أنه يعمل موظفاً، ولعدم إثبات المدعية دخله المادي فإن المحكمة لما لها من سلطة تقديرية ترى تحديد نفقة المدعية في مبلغ : 500 درهم شهريا.
  - وحيث إن قضايا النفقة مشمولة بالنفاذ المعجل.
  - وحيث إن خاسر الدعوى يتحمل صائرها.



## الحكم

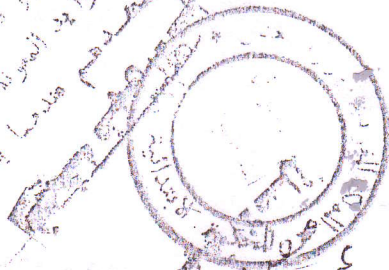
رؤيتنا للثأر

ظرة الأبار

حكمت المحكمة بجلستها العلنية ابتدائيا وحضوريا.

- في الشكل : بقبول الطلب.

- في الموضوع : على المدعى عليه السيد ، بأدائه للمدعية السيدة فاطمة مبلغ 500,00 درهم شهريا واجب نفقتها عن المدة من فاتح مارس 2002 إلى تاريخ التنفيذ مع النفاذ المعجل وتحمله الصائر.



بهذا صدر في اليوم والشهر والسنة أعلاه

وكانت المحكمة تتركب من

السيدة ليلي المنمستك

السيد

السيد

السيدة خديجة أكراض

رئيسة

مقررا

عضوا

كاتبة الضبط

كاتبة الضبط

الرئيس